كونه عرضا حتى يحتاج الى محل ويحصل بينه وبين محله نسبة اذ قد احتج الحكماء على ان النسب من
الامور الموجودة في الخارج بانها تكون متحققة ولا فرض ولا اعتبار ككون السماء فوق
الارض مثلا فان هذه الفوقية حاصلة في نفس الامر وان لم يكن هناك فرض ولا اعتبار
فهي اذن من الخارجيات وليست اعداما لانها تحصل بعد ما لم تكن فان الفوقية قد تصير
فوقا بعد ما لم تكن والحاصل بعد العدم لا يكون عدما ضرورة وانما استدلوا على انها ليست اعداما
بعد بيان كونها من الخارجيات اذ لا يلزم من تحقق الشيء في الخارج ان لا يكون عدما وانما يلزم
ذلك لو كان تحققه بالذات لا بالعرض كاعدام الملكات فانها مع كونها عدمات امور متحققة
في الخارج بالعرض ولا ذات الجسم ايضا لانه لا يقاس الى الغير لي ليست ذاته مما يعقل
بالقياس الى الغير وهذه الاعراض معقولة بالقياس الى الغير فهي اذن امور وجودية
زائدة على ذات الجسم وهو المطلوب ونقض بالفناء والمضي تقريره ان يقال لو صح ما ذكرتم من
الحجة على كون النسب امورا وجودية في الخارج يلزم ان يكون المضي والفناء عرضين
موجودين في الخارج والتالي باطل فالمقدم مثله اما بيان الشرطية فبان يقال انا نحكم في
اليوم الحاضر على الامس بانه ماض وفان والمضي والفناء ليسا من الاعتبارات العقلية
اذ الامس ماض وفان في نفسه سواء وجد الفرض والاعتبار او لم يوجد وليسا من الاعدام
لانهما حصلا بعد العدم والحاصل بعد العدم لا يكون عدما وليسا عبارتين عن نفس ذلك اليوم
لانهما لو كانا عبارتين عنه لتحققا حيث تحقق لكن ذلك اليوم لما كان موجودا كان حاضرا
ولم يكن ماضيا ولا فانيا فهما اذن وجوديان زائدان على ذلك اليوم واما بطلان التالي
فلانهما لو كانا موجودين في الخارج يلزم قيام الصفة الوجودية بالامر العدمي لكونهما

صفتين

٨

صفتين للامس المعدوم وهو باطل الثاني في الاين ويسميه المتكلمون كونا وهو عندهم
اما حركة او سكون فقالوا حصول الجوهر في آنين فصاعدا في مكان واحد سكون وفي مكانين
حركة وحصوله اول حدوثه لا حركة ولا سكون فيبطل الحصر وقالت الحكماء الحركة كمال اول
لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وبيانه ان بيان هذا التعريف ان الحركة امر ممكن الحصول
للجسم والا لما حصلت له فيكون حصولها كمالا للجسم اذ المعني بالكمال حصول ما يمكن حصوله
للشيء ويفارق هذا الكمال اعني الحركة غيره من الكمالات من حيث ان حقيقتها ليست الا التادي
الى الغير بخلاف ساير الكمالات فيكون ذلك الغير وهو المتادى اليه المتوسل اليه بتلك الوسيلة
متوجها اليه فلا يكون حاصلا لامتناع التوجه الى الحاصل وينافي التادي اليه فان التادي الى الممتنع محال
بالضرورة فيكون حصوله ممكن الحصول وذلك الغير للجسم كمالا ثانيا لكونه متاخرا عن الحركة فعلم
ان الحركة كمال اول وهو كذا التوجه ما دام كذلك يبقى شيء منه بالقوة والا لكان ذلك التوجه
وصولا لا توجها فتبين انها كمال لما هو بالقوة لكن الجسم المتحرك فانه باعتبار الحركة يكون بالقوة
اذ الحركة ليست حاصلة بالفعل من كل وجه والشيء الذي له صفة بالقوة يقال انه بالقوة
وانما قال من حيث هو بالقوة لان الحركة ليست كمالا اولا له من حيث هو جسم او حيوان او
غير ذلك بل كمال من الجهة التي هو باعتبارها بالقوة وايضا احترز به عن الصورة النوعية
اذ يصدق عليها انها كمال اول لما هو بالقوة لكن للمتحرك لكن لا من الجهة التي بالقوة فان
الصورة النوعية اذا حصلت لذلك الكمال خرج بها من القوة الى الفعل والحركة من حيث هي تقتضي
كون ذي الكمال بالقوة وحاصل التعريف ان الحركة كمال اول للمتحرك من حيث انه متحرك وانما
تركت هذه العبارة لئلا يناقش في اللفظ ويتوهم الدور ولقايل ان يقول في انطباق هذا

التعريف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)